

ورقة مناقشة
خطة ولاية فيكتوريا للإعاقة
2020-2017

للحصول على هذا المنشور في صورة مناسبة لك، اتصل بـ 1300 880 043، مستخدماً "خدمة التوصيل الوطنية" على رقم 13 36 77 إذا لزم الأمر، أو راسلنا إلكترونياً على ofd@dhhs.vic.gov.au.

صرحت به ونشرته حكومة ولاية فيكتوريا، 1 تريچري بليس، ملبورن.

© ولاية فيكتوريا، وزارة الصحة والخدمات البشرية، مايو/أيار 2016.

عند استخدام مصطلح "الأبوريجينيين"، فإنه يشير إلى السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس. يتم الاحتفاظ بمصطلح "السكان الأصليين" عندما يكون جزءاً من عنوان تقرير أو برنامج أو اقتباس.

الرقم الدولي المسلسل للمنشور (Print) ISBN/ISSN 978-0-7311-6910-8

الرقم الدولي المسلسل للمنشور بالنسبة للإنترنت فقط (pdf/online) ISBN/ISSN 978-0-7311-6914-6

هذا المنشور متوفر على الموقع www.statedisabilityplan.vic.gov.au

قامت بطباعة المنشور "فينسبيري جرين"، ملبورن (1512022).

مقدمة للوزير

كل أسترالي له الحق في التمتع بالمساواة، ولكن للأسف ليس هذا دائماً هو الحال بالنسبة للأكثر من 1.1 مليون شخص من ذوي الإعاقة في فيكتوريا. لكن، حكومة أندروز العمالية ملتزمة بتغيير ذلك تماماً.

نحن ملتزمون بحقوق مواطني ولاية فيكتوريا ذوي الإعاقة في العيش في المجتمع الفيكتوري والمشاركة فيه على نفس الأساس كأى شخص آخر وأن يتم دعمهم في تطلعاتهم إلى حياة يومية يتم الحكم فيها عليهم بجهودهم وإنجازاتهم.

وستكون الأعوام الأربعة القادمة فترة تغيير كبير وفرصة عظيمة، ونحن ننقل إلى "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة" ليس فقط بالنسبة لذوي الإعاقة، ولكن أيضاً بالنسبة للمجتمع الفيكتوري ككل.

ولتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية من الـ "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة"، يجب علينا أن نبذل المزيد كولاية في القطاعين العام والخاص، وفي أماكن العمل، وفي المدارس، وفي المجتمع لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة في الحياة اليومية.

وهذا هو كل ما تدور حوله خطة الولاية للإعاقة.

إن رؤيتنا هي لفيكتوريا احتوائية، تحتوي ذوي الإعاقة وتدعمهم ليعيشوا حياة يومية مُرضية. ومع أخذ هذا في الاعتبار، تحدد ورقة المناقشة أربعة مجالات عريضة نحتاج فيها إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق هذه الرؤية المواطنة والمساواة والعمالة والاستفادة القصوى من "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة".

إن طموحنا واضح جداً.

نريد فيكتوريا ولاية أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة.

نريد فيكتوريا أن تكون قائدة وطنية في تحقيق التطلعات الاجتماعية والاقتصادية والمدنية لذوي الإعاقة.

نحن ملتزمون بالتصدي لثقافة الإيذاء التي يشعر بها الأشخاص ذوو الإعاقة، والتي رأيناها من خلال التحقيقات الأخيرة التي قام بها أمين المظالم والبرلمان و"اللجنة الملكية للعنف الأسري".

إن "خطة الولاية للإعاقة 2017-2020" سيتم تشكيلها من خلال أرائكم وأفكاركم.

وأنا أحث جميع مواطني فيكتوريا، سواء من ذوي الإعاقة أو من دون إعاقة، على الانضمام إلى هذا الحوار الهام. ومن الآن وحتى 2020، نحتاج أن نعمل معاً من أجل اكتساب القوة الدافعة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لمواطني فيكتوريا من ذوي الإعاقة ثم الحفاظ على تلك القوة الدافعة حتى نتمكن من إحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع.

إن وقت العمل هو الآن. ولن يمكننا القيام بذلك إلا بكم.

مارتن فولي (عضو برلمان)
وزير الإسكان والإعاقة والشيوخوخة



ساعد في تشكيل خطة الولاية القادمة للإعاقة

خلال عام 2016، أرادت الحكومة أن تسمع من أفراد الجمهور بما في ذلك ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية والأشخاص الذين بلا إعاقة حول الإجراءات التي يعتقدون أنه على ولاية فيكتوريا اتخاذها.

ورقة المناقشة، والوثيقة المصاحبة، ومجموعة من المواد الأخرى لمساعدتك على تقديم ملاحظاتك وآرائك، ستجدها متوفرة في الموقع:
www.statedisabilityplan.vic.gov.au

تواريخ فتح وإغلاق باب المقترحات والآراء متاحة على الموقع:
www.statedisabilityplan.vic.gov.au

الموقع: عن طريق موقع الاستشارة في
www.statedisabilityplan.vic.gov.au

العنوان البريدي: Victorian state disability plan
2017-2020
Department of Health and Human
Services
Lonsdale Street 50
GPO Box 4057, Melbourne 3000

العنوان الإلكتروني: statedisabilityplan@dhhs.vic.gov.au
الهاتف: 1300 880 043

مكالمات الصم والبكم/الصوتية – 133 677
ثم اطلب الاتصال برقم 1300 880 043.
مكالمات التحدث والاستماع 1300 555 727، ثم اطلب
الاتصال برقم 1300 880 043.

إن الملاحظات والآراء في مجموعها ستشكل النسخة النهائية من خطة ولاية فيكتوريا للإعاقة 2017-2020، التي سيبدأ تنفيذها في 1 يناير/كانون الثاني 2017.

خلال عام 2015، بدأنا عملية وضع خطة الولاية للإعاقة 2017-2020. واجتمعنا مع أكثر من 200 شخص من ذوي الإعاقة، وعقدنا اثنتين من مناقشات المائدة المستديرة مع هيئات الذروة والسلطات القانونية ومنظمات الدفاع الحقوقي، وعملنا مع "المجلس الاستشاري للإعاقة فيكتوريا"، وذلك للحصول على 42 عرضاً من سلطات الحكومة المحلية. كما قمنا بتحليل الآراء والملاحظات الواردة من 775 شخص من ذوي الإعاقة، كجزء من الاستبيان نصف السنوي التابع لخطة الولاية للإعاقة 2013-2016.

وقد أخبرنا هذا بالكثير عما هو مهم بالنسبة لذوي الإعاقة. ومن بين العديد من القصص والأفكار والقضايا الشخصية، برزت بعض المواضيع القوية، التي تشمل الآتي:

- البنات التي يتعذر الوصول إليها، والهياكل والأنظمة والخدمات التي تستمر في استبعاد الناس من أن يكونوا بحق جزءاً من المجتمع المحلي.
- المواقف الفكرية السلبية للمجتمع التي لها آثار بعيدة المدى ومتغلغلة في حياة الناس.
- استمرار ذوي الإعاقة في الكفاح من أجل الاستقلالية والأخذ برأيهم بشكل أكبر فيما يخص حياتهم والأمور المهمة بالنسبة لهم.
- المشاركة الاقتصادية التي هي أمر حيوي للهوية والأمن والإدماج الاجتماعي.
- هناك حاجة إلى قدر أكبر من المساءلة، بما في ذلك التدابير والاهداف لدفع مسيرة التغيير.
- هذه المعلومات، بجانب ما سبق من مشاورات وتقارير واستبيانات وبحث، قدّم لنا أساساً لهاتين الوثيقتين:
- ورقة المناقشة هذه
- وثيقة مصاحبة لورقة مناقشة حول خطة ولاية فيكتوريا للإعاقة 2017-2020، والتي توفر معلومات وأدلة أكثر تفصيلاً عن المواضيع التي تم تحديدها.

المحتويات

iii	تصدير
iv	ساعدنا على تشكيل خطة الولاية المقبلة للإعاقة
1	مقدمة
2	ما الذي تحتويه ورقة المناقشة هذه؟
3	الموضوع 1: المواطنة الفعالة
7	الموضوع 2: الحقوق والمساواة
11	الموضوع 3: المشاركة الاقتصادية
15	الموضوع 4: تحقيق الاستفادة القصوى من "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة"
19	دفع النتائج
22	الاستنتاج

مقدمة

إن واحد من كل خمسة أشخاص في فيكتوريا لديهم إعاقة.

وكل شخص من هؤلاء المواطنين الفيكتوريين يعيش الإعاقة بطريقة مختلفة اعتماداً على ظروفهم الفردية، وتجاربهم الحياتية، وطبيعة إعاقاتهم وشدها، واحتياجاتهم، وقدراتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تتشكل تجربتهم للإعاقة بالعوائق الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية التي يواجهونها كل يوم. كما يمكن أن يعاني ذوو الإعاقة من مستويات إضافية من الحرمان على أساس الجنس أو السن، أو خلفيتهم الثقافية أو الدينية، أو كونهم أبوريجينيين، أو على أساس توجههم الجنسي، أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

وبينما تختلف طبيعة هذا الحرمان ومستواه من شخص إلى آخر، فمن المرجح أكثر أن يعاني الفيكتوريون من ذوي الإعاقة في مجملهم، من التمييز، والوصم بالعار، والعيش في الفقر، ومستويات منخفضة من الصحة والتعليم والتوظيف، وأن يكونوا من العاطلين¹.

وورقة المناقشة هذه، تشمل جميع الفيكتوريين من ذوي الإعاقة؛ والفكر الذي وراؤها بسيط: فنحن نريد أن نبذل المزيد والمزيد من أجل ذوي الإعاقة كي يتم احتوائهم وإدماجهم كاملاً في المجتمع الفيكتوري. وطموحنا هو أن تصبح ولاية فيكتوريا قائداً وطنياً في هذا المجال.

إن فيكتوريا ستطرح "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة"؛ وأستراليا هي إحدى الدول الموقعة على "الاتفاقية الوطنية المتحدة لحقوق ذوي الإعاقة"؛ واتحاد حكوماتنا لديه "قانون للكونولث للتمييز ضد الإعاقة لعام 1992" بالإضافة إلى "استراتيجية وطنية للإعاقة للأعوام 2010-2020"؛ وعلى مستوى الولاية، لدينا "قانون للإعاقة لعام 2006"، و"قانون الميثاق الفيكتوري لحقوق الإنسان ومسئوليته لعام 2006" و"قانون تكافؤ الفرص الفيكتوري لعام 2010".

لقد كانت خطتي ولاية فيكتوريا السابقتين للإعاقة في صدارة أسلوب جديد للتفكير في الإعاقة، يدفعه الالتزام بحقوق الإنسان، ويركز على تزايد اختيار الفرد وتحكمه وإدماجه المجتمعي. وهذا التفكير هو في صميم "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة"، التي تم إعدادها لتعمل بكامل كفاءتها مع حلول عام 2020.

إن "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة" هي حركة إصلاح تحدث مرة في كل جيل، وستمكن حوالي 105,000 من المواطنين الفيكتوريين ذوي الإعاقة من الحصول على الدعم الذي يحتاجونه ليعيشوا حياة كاملة ونشطة من حيث الذهاب إلى المدارس والتعليم الفني والتكميلي (تأيف) والجامعات، والحصول على عمل، وأن يكونوا جزءاً من المجتمع. ولكن هذا يجب أن يُكمّله إصلاح أوسع نطاقاً. ونحتاج أيضاً أن نضمن أن تكون الخدمات الرئيسية - وعلى نطاق أوسع المجتمع الفيكتوري ككل - سهلة الحصول عليها وأن تتصف بالإدماج والشمولية، كي يكون لدى ذوي الإعاقة نفس الفرص التي لدى غيرهم من المواطنين.

وقد عززت "اللجنة البرلمانية للتحقيق في الإدماج الاجتماعي والفيكتوريين ذوي الإعاقة" ما نعرفه بالفعل فبالرغم من حقيقة أن الفيكتوريين ذوي الإعاقة يتمتعون بنفس حقوق غيرهم من المواطنين، إلا أنهم كثيراً ما يواجهون عوائق كبيرة للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمدنية، وكننتيجة لذلك، يكونون غير قادرين على بلوغ كامل إمكاناتهم. وكثيراً ما يكونون في الطرف المتلقي للتحيز الضدي الواعي أو اللاواعي، حيث يكونون موضوعاً لافتراضات غير صحيحة حول ما يمكنهم وما لا يمكنهم القيام به.

هناك حاجة ملحة لعمل ما هو أفضل لجميع الفيكتوريين ذوي الإعاقة.

وهي مسئولية نتشاطرها جميعاً حكومة وأعمال تجارية ومجتمعات وأفراد.

ما الذي تحتويه ورقة المناقشة هذه؟

تحدد ورقة المناقشة مواضيع أربعة.

والمواضيع الأربعة هي:

- المواطنة الفعالة
- الحقوق والمساواة
- المشاركة الاقتصادية
- تحقيق الاستفادة القصوى من "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة".

إن خطة ولاية فيكتوريا للإعاقة 2017-2020، سيكون لها تركيز واضح على نتائج نهائية متفق عليها وقابلة للقياس.

ومع أخذ هذا في الاعتبار، تبحث ورقة المناقشة ما نحتاج أن نفعله بشكل مختلف لندفع النتائج النهائية التي سٌحدث فرقاً ملموساً في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

إن المقصود من ورقة المناقشة هو مواصلة الحوار الذي بدأ في عام 2015. وترد بعض الأفكار تحت كل موضوع للعمل بها، ولكننا نريد أن نسمع منك عما يهمك - الشيء الذي سيحدث أعظم الفرق في حياتك وما الذي يمكن للحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع القيام به للمساعدة على إحداث ذلك.

ولمساعدتك في الرد على هذه الورقة، فقد أدرجنا ثلاثة أو أربعة أسئلة في نهاية كل موضوع، وفي نهاية قسم "دفع النتائج" في الورقة، وذلك لنحث تفكيرك. وكل موضوع له أسئلة مختلفة قليلاً، ولكن كلها تستفهم عن الآتي:

- ما هي التغييرات العملية التي سٌحدث فرقاً بالنسبة لك؟
- ما هي الطريقة المثلى لقياس التقدم؟
- ماذا تستطيع الحكومة القيام به لإحداث فرق حقيقي في هذا المجال؟
- ماذا يستطيع المجتمع وقطاع الأعمال القيام به لإحداث فرق حقيقي في هذا المجال؟

كما نريد أيضاً أن نعرف إذا كنت تعتقد أن هذه المواضيع العريضة الأربعة استطاعت أن تغطي ما تعتبره أنت أهم القضايا بالنسبة لك، وأن تقدم الإطار الصحيح لخطة ولاية فيكتوريا القادمة للإعاقة.

وستساعد ردودكم وآراؤكم على تشكيل الخطة النهائية.

الموضوع 1: المواطنة الفعالة

...لأن ذوي الإعاقة ينبغي أن يكونوا قادرين
على المشاركة في المجتمع والحياة المدنية.



68%

من ذوي الإعاقة يشاركون في الرياضة.

79%

من الأشخاص العديمي الإعاقة يشاركون في الرياضة.³



أقل من

1%

من أعضاء مجالس ولجان القطاع العام لديهم إعاقة.²



فقط

6%

من ممثلي الحكومة المحلية لديهم إعاقات.⁴

”إذا أراد شخص أصم الجلوس في مجلس للإدارة لإحدى الهيئات المجتمعية أو الرياضية، فإنه من المستبعد جداً أن تدفع الهيئة من أجل متطلباته الخاصة، مثل مترجم شفوي أو كاتب للملاحظات لمساعدته على المشاركة“.

تقرير ”تحقيق الإدماج الاجتماعي“

2 وزارة الصحة والخدمات البشرية 2016، وثيقة مصاحبة لورقة مناقشة خاصة بخطة ولاية فيكتوريا للإعاقة 2017-2020، حكومة ولاية فيكتوريا، ميلبورن، صفحة 9.

3 المرجع السابق.

4 المرجع السابق، صفحة 10.

الموضوع 1: المواطنة الفعالة

ينبغي أن يكون الفيكتوريين من ذوي الإعاقة مشاركين فعالين في حياة ولايتهم.

لقد حققت فيكتوريا بعض النجاحات الهامة على مدى العقد الماضي أو أكثر. ولدينا قطاع للدفاع عن الحقوق الذاتي بنبض بالحياة. ولدينا أيضاً "المجلس الاستشاري الفيكتوري للإعاقة"، الذي يتألف من أشخاص ذوي إعاقات، ومقدمي رعاية، لإسداء المشورة للحكومة بشأن قضايا الإعاقة. كما أن هناك المزيد من المجالس الاستشارية للإعاقة تعمل على المستوى المحلي. ولكن مازال هناك الكثير الذي نحتاج تحقيقه.

فحوالي 20 بالمئة من جميع الفيكتوريين لديهم إعاقات⁵. وبالتالي، فمن المنطقي ضمان إدراج احتياجات وتجارب هذا القطاع العريض من مجتمعنا في مندييات النقاش العام وفي أخذ القرارات. هذا يعني، من بين أمور أخرى، تحسين إمكانية الوصول وطرق التواصل التي تُمكن جميع الناس من إبداء آرائهم، بما في ذلك عند صناديق الاقتراع. إنه في مصلحة الجميع أن يتحدث ذوو الإعاقات عن أنفسهم، بدلاً من أن يتحدث أحد بالنيابة عنهم، أو أن يُهمَلوا تماماً. وهنا اقتبس الكلمات التي قالها الكثيرون من ذوي الإعاقة: "ينبغي ألا يتم أي شيء يخصنا، بدوننا".

فالتواصل المستمر، ووجود الإحساس بالانتماء، إنما هو شيء أساسي كي يتمتع الجميع بحياة كاملة ومجزية.

ليس هذا فحسب، فكمجتمع، ننتفع جميعاً نفعاً عظيماً من التنوع والثراء في الأفكار والتجارب والمعرفة التي يأتي بها ذوو الإعاقات إلى حياتنا الثقافية والرياضية والاجتماعية والمدنية. كما أن توفير وإدماج الفرص لذوي الإعاقة للمشاركة في الأنشطة الرياضية الأساسية وفي النوادي الرياضية، يؤدي إلى زيادة المشاركة الاجتماعية والمدنية، ويساعد على هدم حواجز المواقف الفكرية السلبية.⁶

أمور هامة يجب معرفتها

- أكدت المشاورات المبكرة مع ذوي الإعاقة أن المشاركة المدنية والإدماج الاجتماعي هما من أهم القضايا بالنسبة لهم.
- وهناك قلة قليلة من ذوي الإعاقة يضطلعون بأدوار سياسية ومنتخبة وغيرها من الأدوار المدنية في المجتمع الأوسع نطاقاً، بما في ذلك مناصب لجان الإدارة والمجالس.
- ولكن عندما يتعلق الأمر بالمشاركة الاجتماعية، فإنه كثيراً ما يُستبعد ذوو الإعاقة من الفرص. فأقل من ثلث الفيكتوريين ذوي الإعاقة (31 بالمئة) يشتركون بفعالية في الجماعات المجتمعية المحلية، مقارنة بحوالي 36 بالمئة من إجمالي عدد السكان.
- وفي دراسة أجرتها "جامعة ديكن"، قال تسعة في المائة فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة أن احتياجات الاتصال الاجتماعي لديهم تم تلبيتها بالكامل، وقال ستة في المائة فقط أن احتياجاتهم من المشاركة المجتمعية تم تلبيتها بالكامل.
- وجد "التحقيق البرلماني المختص بالإدماج الاجتماعي والفيكتوريين ذوي الإعاقة"، أنه بينما تُعتبر الأوضاع الرئيسية مثالية لتحسين الانتماء والإدماج الاجتماعي، إلا أن الكثير منها لا يشجع الإدماج تشجيعاً تاماً.
- للمزيد من المعلومات، انظر الوثيقة المصاحبة.

5 وزارة الصحة والخدمات البشرية 2016، وثيقة مصاحبة لورقة مناقشة خطة ولاية فيكتوريا للإعاقة 2017-2020، حكومة ولاية فيكتوريا، ملبورن، صفحة 2.

6 المرجع السابق، صفحة 9.

نحن بحاجة إلى دعم جميع أعضاء المجتمع لتشجيعهم على المشاركة والمساهمة بفعالية كمشاركين وصناع للقرار وقادة ومتفجرين ومتطوعين.

وتشمل بعض الأفكار التي تدور حول الأمور الهامة التي يمكن القيام بها على مدى الأعوام الأربعة القادمة، ما يلي:

- تنشيط زيادة مشاركة ذوي الإعاقة في المجالس واللجان.
- تطوير إمكانات القيادة لدى ذوي الإعاقة، وتوفير مسارات لإلهام القادة منهم.
- خلق المزيد من الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة ليكون لهم صوت، ويمثلوا مصالحهم، ويؤثروا على توجهات الحكومة.
- تطوير مسارات وفرص جديدة لذوي الإعاقة للانضمام للأندية الثقافية والاجتماعية.
- تنمية استيعاب القوانين الرياضية، بجانب تنمية النوادي الرياضية والترفيهية، حتى تشمل ذوي الإعاقة.

الأسئلة:

- كفرد، ما الذي سيصنع معظم الفرق بالنسبة لك في هذا المجال؟
- ما هي الطريقة المثلى لقياس التقدم؟
- ماذا يمكن أن تقوم به الحكومة لإحداث فرق حقيقي في هذا المجال؟
- ماذا يمكن لقطاعات المجتمع والأعمال التجارية القيام به لإحداث فرق حقيقي في هذا المجال؟

الموضوع 2: الحقوق والمساواة

... حماية وتعزيز الحقوق والمساواة في
الحصول على الفرص



تقريباً

1 من كل 4

نساء وفتيات يُبلِغن عن وقوعهن ضحايا للعنف الأسري.⁸



ظل التمييز ضد الإعاقة هو أكبر سبب للشكاوى المقدمة لـ "لجنة تكافؤ الفرص وحقوق الإنسان بفيكتوريا" على مدى الأعوام الخمسة الماضية.⁷



ذوو الإعاقة أكثر ترجيحاً بـ

6 أضعاف

أن يؤجروا سكناً من سلطة إسكان الولاية.¹⁰



45%

من ذوي الإعاقة يعيشون في الفقر أو قرب حالة الفقر.⁹

7 وزارة الصحة والخدمات البشرية 2016، وثيقة مصاحبة لورقة مناقشة خاصة بخطة ولاية فيكتوريا للإعاقة 2017-2020، حكومة ولاية فيكتوريا، ملبورن، صفحة 11.

8 المرجع السابق، صفحة 13.

9 المرجع السابق، صفحة 11.

10 المرجع السابق، صفحة 15.

الموضوع 2: الحقوق والمساواة

أمور هامة يجب معرفتها

- يشعر ذوو الإعاقة بأن هناك قدراً كبيراً من التمييز الضدي والحرمان وعدم المساواة. في عامي 2014-15، شكّل التمييز ضد الإعاقة ربع مجمل الشكاوى المقدمة لـ"لجنة تكافؤ الفرص وحقوق الإنسان بفيكتوريا". وعلاوة على ذلك، زاد عدد الشكاوى بمقدار 10 بالمئة على مدى العامين الماضيين.
 - قام أكثر من ستة بالمئة من ذوي الإعاقة بفيكتوريا بتأجير مسكن عام أو اجتماعي، بالمقارنة بواحد بالمئة فقط من الأشخاص عديمي الإعاقة.
 - أبلغ ذوو الإعاقة عن نتائج صحية أسوأ مقارنة بعديمي الإعاقة، كما أبلغوا أن بعض مقدمي الخدمات الصحية ليس لديهم المعدات أو الخبرات المناسبة لتقديم الخدمات التي يحتاجونها.
 - عدم المساواة في الوصول إلى وسائل النقل إنما تشكل حاجزاً للعديد من ذوي الإعاقة. ويتضاعف احتمال الاستبعاد في المناطق الإقليمية والناحية.
 - وجدت "اللجنة الملكية للعنف الأسري" أن واحدة من كل أربع نساء وفتيات من ذوي الإعاقة يُبلغن عن وقوعهن ضحايا للعنف الأسري.
 - كما وجدت "اللجنة الملكية" أيضاً أن النساء ذوات الإعاقة يعانين من جميع أنواع العنف بمعدلات أعلى وشدة أكبر ولمدة أطول من النساء الأخريات.
- لمزيد من المعلومات انظر الوثيقة المصاحبة.

إن الفيكتوريين ملتزمون بمفهوم الحقوق العامة وتكافؤ الفرص.

ولكن هناك فجوة بين ما نؤمن به وبين السلوك الذي نتبعه.

فلقد وجد "التحقيق البرلماني في الإدماج الاجتماعي والفيكتوريين ذوي الإعاقة"، أن "المواقف الفكرية السلبية تجاه الإعاقة مازالت قائمة في المجتمع، ولها نتابعات بالنسبة لكيفية معاملة الناس مع ذوي الإعاقة وتفاعل الناس معهم. فالتوقعات المنخفضة والتجنب والتمييز الضدي والعداء، تسفر عن الإقصاء والمشاركة غير المجدية".

ولقد أبرزت التحقيقات الأخيرة المختصة برعاية الإعاقة، التي قام بها أمين المظالم والبرلمان الفيكتوريين، سوء المعاملة الذي مازال ذوو الإعاقة يواجهونه. إن التعرض لسوء المعاملة وانتهاك حقوق الإنسان يحدث أيضاً في المجتمع الأوسع. وقد حددت "اللجنة الملكية الخاصة بالعنف الأسري" الأخيرة، أن العنف الأسري هو جزء من مشكلة العنف وسوء المعاملة الخطيرة، والأوسع انتشاراً بكثير، ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تفاقم التحدي للحقوق والمساواة، بالحرمان والتمييز الضدي الذي يعاني منه ذوو الإعاقة على أساس الجنس أو العمر أو التوجه الجنسي أو الخلفية الثقافية أو المعتقد الديني أو حالتهم كأبوريجينيين أو كمهاجرين. جميع هذه العناصر، إنما تؤثر على كيفية توجيه الناس لحياتهم اليومية، كما تؤثر على مستوى الإدماج أو الاستبعاد الذي يواجهونه.

وبجانب جميع الفيكتوريين، يستخدم ذوو الإعاقة مجموعة واسعة من الخدمات المتاحة للجمهور، ويتعاملون مع مجموعة متنوعة من النظم. ومع ذلك، مع الأسف، فالواقع اليومي الذي يعيشه ذوو الإعاقة هو واقع من عدم الإنصاف في القدرة على الوصول إلى الأماكن والخدمات والمعلومات وذلك في كل المجالات، من الإسكان إلى التعليم والعمالة. كما يتعرض ذوو الإعاقة أيضاً إلى المعاملة غير المنصفة عبر مجموعة من نظم الخدمات الرئيسية، بما في ذلك الصحة والنقل والعدل.

إن الإنصاف يتطلب اتخاذ إجراءات لعكس هذا الوضع. وهذا يعني جعل الخدمات اليومية أكثر استجابة لاحتياجات ذوي الإعاقة، وتحسين مستوى الجودة والسلامة لضمان تمكنهم من استخدام هذه الخدمات بكل ثقة وطمأنينة.

لدينا بالفعل قطاع للدفاع الحقوقي عن الإعاقة، ولكن مازال يمكننا فعل المزيد. فوجود الضمانات الصحيحة والحمايات العامة قائمة لتعزيز وحماية حقوق الناس، هو في صميم أي مجتمع عادل ومنصف. وهذا يوفر حماية من الضوابط والتوازنات التي تضمن حماية كرامة الناس وحقوقهم، كما يضمن وجود أساس قوي يدعم الإدماج في جميع نواحي الحياة.

ولدينا أيضاً أعمال جارية لتحسين إمكانية الوصول لمجموعة من نظم الخدمات، وتحسين استجابتها. وهذا يشمل الالتزام بتعليم ودعم شموليين للأطفال والشباب من ذوي الإعاقة تحت "خطة حالة التعليم والحاجات الخاصة لمدارس ولاية فيكتوريا" التي وضعتها الحكومة.

كما أنه مطلوب من خدمات المجتمع والصحة الممولة من الولاية، تحسين إمكانية الوصول إليها بالنسبة لذوي الإعاقة، وذلك كجزء من توفير رعاية ذات جودة تركز على الشخص نفسه.

وتواصل الحكومة تحسين الوصول إلى وسائل النقل بالنسبة لجميع مواطني ولاية فيكتوريا. وهذا يشمل إزالة الحواجز الطبيعية التي تعرقل الوصول لها، وتحسين نوعية الخدمة، وضمان وضع إمكانية الوصول كأساس لتصميماتنا وخططنا، وتوسيع شبكة النقل.

كما تأخذ الحكومات المحلية الزعامة في زيادة تسهيل الوصول للأعمال التجارية المحلية، من خلال العمل مع التجار المحليين على تحسين الوصول إلى ساحات ومناطق التسوق المحلية، بما في ذلك المقاهي والمطاعم، لضمان تمكن ذوي الإعاقة من التسوق وتناول الطعام محلياً.

وتشمل بعض الأفكار حول الأمور الهامة التي يمكن القيام بها على مدى الأعوام الأربعة المقبلة، الآتي:

- تعزيز قدرة قطاع الدفاع الحقوقي للإعاقة، على معالجة كل من القضايا النظامية والفردية.
- إشمال إجراءات منع العنف الأسري الموجه للإعاقة، مثل برامج التدريب والتعليم، ضمن استراتيجية الولاية الأوسع نطاقاً لمنع العنف الأسري.
- زيادة خيارات الإسكان المتاح، في السوق العام والخاص على حد سواء.
- تعزيز مبادئ التصميمات العالمية لجميع ممارسات التخطيط والبناء الحضري.
- ضمان تصميم جميع مدارس الحكومة المبنية حديثاً، بحيث تلبي الاحتياجات المتنوعة للطلاب.
- تحسين وزيادة التدريب لمربيي مرحلة الطفولة المبكرة والمدرسين، لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة.
- تحسين إمكانية الحصول على المعلومات الحكومية على الإنترنت.
- تضمين عنصر الاستجابة لاحتياجات ذوي الإعاقة في معايير الجودة الموحدة وفي شراء الخدمات العامة الأساسية.
- وضع استراتيجيات لتحدي المواقف الفكرية والسلوكيات العامة غير المناسبة وغير المحترمة لذوي الإعاقة.
- بذل المزيد من الجهود الهادفة لضمان حصول ذوي الإعاقة على خدمات الصحة الوقائية والمسحية الفعالة.

الأسئلة:

- ما الذي تراه كأهم قضايا المساواة التي تحتاج التصدي لها؟
- ما هي الطريقة المثلى لقياس التقدم؟
- ماذا يمكن أن تقوم به الحكومة لإحداث فرق حقيقي في هذا المجال؟
- ماذا يمكن لقطاعات المجتمع والأعمال التجارية القيام به لإحداث فرق حقيقي في هذا المجال؟

الموضوع 3: المشاركة الاقتصادية

...لأن ذوي الإعاقة يحتاجون أن يكونوا
جزءاً حيوياً من القوى العاملة بولاية فيكتوريا



تحتل أستراليا المرتبة الـ

21

ضمن الدول الـ 29 لـ "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD" بالنسبة لتوظيف ذوي الإعاقة.¹²

38%

من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين
في سن العمل قد أكملوا السنة
الدراسية 12، بالمقارنة بـ

61%

من الأشخاص عديمي الإعاقة.¹¹



معدل توظيف ذوي الإعاقة في القوى العاملة
بالقطاع العام بفيكتوريا قد انخفض إلى

3%¹⁴



53%

من ذوي الإعاقة في القوة العاملة بالمقارنة بـ

83%

من الأشخاص عديمي الإعاقة.¹³

11 وزارة الصحة والخدمات البشرية 2016، وثيقة مصاحبة لورقة مناقشة خاصة بخطة ولاية فيكتوريا للإعاقة 2017-2020، حكومة ولاية فيكتوريا، ملبورن، صفحة 19.

12 المرجع السابق، صفحة 18.

13 المرجع السابق، صفحة 17.

14 المرجع السابق، صفحة 18.

الموضوع 3: المشاركة الاقتصادية

إن مواطني فيكتوريا من ذوي الإعاقة لهم الحق في تجربة عادلة ومنصفة في أماكن العمل.

ولهم الحق في التعليم الجيد.
ولهم الحق في تحقيق إمكاناتهم في العمل والتوظيف. ولهم الحق أن يدفع لهم أجور عادلة.

ومع ذلك، وبالرغم منه، فالكثير من ذوي الإعاقة يصلون إلى نتائج تعليمية فقيرة، مما يحد من مساراتهم نحو المزيد من خيارات التعليم والعمل. ونتيجة لذلك، تفوتهم فرصة الحصول على المهارات والإعداد الذي يحتاجونه ليكونوا جزءاً من الحياة الاقتصادية في مجتمعنا.

وليس هذا وحسب، إذ يواجه أيضاً ذوو الإعاقة مجموعة كاملة من الحواجز المادية والسلوكية تعوقهم من المشاركة في القوة العاملة. والحد من التمييز الضدي في مكان العمل في الحصول على وظيفة أو في الحفاظ عليها أو في بناء مهنة ليس جيداً فقط بالنسبة للفرد، بل وأيضاً للاقتصاد. وتحسين نتائج العمالة للأشخاص ذوي الإعاقة، يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي، وخلق أماكن عمل أكثر إنتاجية. كما أن وجود أناس من ذوي الإعاقة تعمل كأصحاب عمل ذوي قوة وكمستهلكين، سوف يدفع أيضاً النشاط الاقتصادي.

نحن نريد فيكتوريا ولاية يعيش فيها ذوو الإعاقة باستقلالية، ويجدون هويتهم ومكانهم في المجتمع، ويؤمنون مستقبلهم الاقتصادي.

إن "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة" ستخلق فرصاً جديدة للأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في الاقتصاد سواء كعمال أو أرباب عمل أو رجال أعمال أو مستثمرين أو مستهلكين.

ورغم ذلك، فلتحقيق أقصى قدر من المنافع الاقتصادية الأوسع نطاقاً لهذه الخطة، فهناك المزيد الذي يجب القيام به لكسر الحواجز، لضمان أن تكون أماكن العمل، بما في ذلك تلك التي في القطاعين العام والخاص، أكثر احتوائية وتعكس التنوع الذي يميز جميع مواطني فيكتوريا.

أمور هامة يجب معرفتها

- المشاركة الاقتصادية هو أمر أساسي للاندماج الاجتماعي؛ ولكن في ولاية فيكتوريا:
 - 43 في المائة من ذوي الإعاقة يعتمدون على معاش أو بدل حكومي كمصدر رئيسي للدخل، بالمقارنة بـ 10 في المائة فقط من عديمي الإعاقة.
 - العمالة المنخفضة موضوع مشترك ذكره ذوو الإعاقة الذين يعملون بدوام جزئي. ويظهر هذا في متوسط دخل أقل بكثير مقداره 400 دولار أسبوعياً لذوي الإعاقة، مقارنة بـ 750 دولار أسبوعياً بالنسبة لعديمي الإعاقة.
 - أقل من 27 في المائة من ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً حاصلون على درجة بكالوريوس أو أعلى، بالمقارنة بحوالي 40 بالمائة من عديمي الإعاقة.
 - تم توظيف 49.9 في المائة فقط من ذوي الإعاقة من خريجي التعليم والتدريب المهني بعد إتمام تدريبهم، مقابل 76.2 بالمائة من الخريجين عديمي الإعاقة.
- طوال المشاورات المبكرة، سمعنا مراراً وتكراراً أن ذوي الإعاقة يريدون وظيفة، وأنهم يريدون كسب أموالهم الخاصة حتى يتمكنوا من صنع اختياراتهم الشخصية. للمزيد من المعلومات، انظر الوثيقة المصاحبة.

لقد أحرزنا بعض النجاحات، ولكن مازال أمامنا الكثير من التحديات والفرص. فعلى سبيل المثال، هناك عدد من إدارات الحكومة التي تشاركت مع "الشبكة الأسترالية للإعاقة" من أجل توفير فرص من التدريب العملي الداخلي لمساعدة الطلبة ذوي الإعاقة على اتخاذ الخطوات الأولى في العمل، ولتزويدهم بخبره قيمة في الخدمة العامة في ولاية فيكتوريا.

وتشمل بعض الأفكار حول الأمور الهامة التي يمكن القيام بها على مدى الأعوام الأربعة المقبلة، ما يلي:

- وضع خطة عمل محددة لزيادة المشاركة الاقتصادية لذوي الإعاقة في فيكتوريا بالشراكة مع قطاع الأعمال التجارية.
- توسيع نطاق الوصول إلى تنمية المهارات ودعم العمالة، من أجل مساعدة ذوي الإعاقة على تأمين فرص عمل مستدامة.
- تعزيز الدعم للمعلمين والمدارس لتلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.
- تحسين نتائج التعلم والمشاركة للطلاب ذوي الإعاقة من خلال المبادرات الواردة في "خطة الاحتياجات الخاصة لمدارس فيكتوريا".
- العمل مع أرباب العمل لتبني أماكن عمل تتصف بالاحتوائية والتنوع.
- التأثير على الموردين لاعتماد ممارسات من شأنها أن تزيد من المشاركة الاقتصادية لذوي الإعاقة عن طريق تعزيز دور الحكومة كموفر كبير للسلع والخدمات.
- وضع استراتيجيات لزيادة فرص العمل لذوي الإعاقة في الخدمة العامة بفيكتوريا.

الأسئلة:

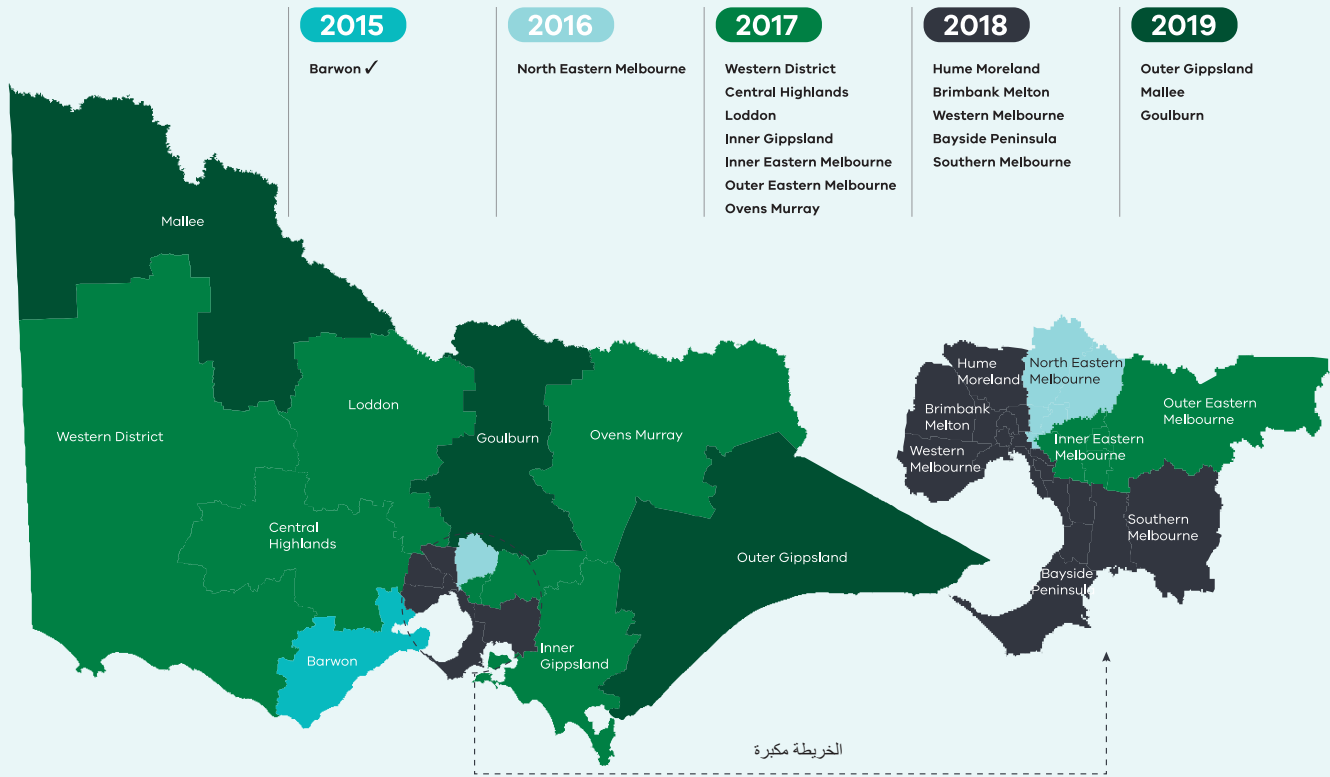
- في رأيك، ما الذي يجب عمله لتعزيز المشاركة الاقتصادية لذوي الإعاقة؟
- ما هي الطريقة المثلى لقياس التقدم؟
- ماذا يمكن أن تقوم به الحكومة لإحداث فرق حقيقي في هذا المجال؟
- ماذا يمكن لقطاعات المجتمع والأعمال التجارية القيام به لإحداث فرق حقيقي في هذا المجال؟

الموضوع 4: تحقيق الاستفادة القصوى من "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة"

...لأن الخدمات الرئيسية لها أهمية
حساسة بالنسبة لنجاح الخطة

الخريطة التمهيدية لـ "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة" لولاية فيكتوريا

سيتم طرح "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة" على مراحل، ابتداءً من 1 يوليو/تموز 2016



الموضوع 4: تحقيق الاستفادة القصوى من "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة"

إن خطة ولاية فيكتوريا للإعاقة تدور حول زيادة إحتوائية الولاية وإمكانية الوصول فيها للخدمات، من خلال اجراءات ملموسة على مدى الأعوام الأربعة المقبلة.

وفي الوقت نفسه، ستقوم ولاية فيكتوريا بطرح هذه الخطة، بدءاً من 1 يوليو/ تموز 2016، وستنتشر جغرافياً على مدى الأعوام الثلاثة التالية.

وهذه الخطة هي طريقة جديدة لتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقات المستديمة والشديدة، وأسرهم، ومقدمي الرعاية لهم، كي ما يتمتعوا بالكرامة وحرية اختيار أسلوب الحياة، وحماية حقوق الإنسان، التي يتخذها الكثير منا كأمر مسلم به.

وخلال فترة خطة الولاية المقبلة للإعاقة، ستكون أولويتنا الأولى هي تنفيذ الخطة بالشكل الصحيح.

ومع حلول يوليو/تموز 2019، سيكون هناك حوالي 105,000 مواطن بفيكتوريا يتمتعون بفوائد هذه الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تزويد مجموعة أوسع من ذوي الإعاقة بمعلومات وأنشطة دعمية تمولها الخطة.

إن ذوي الإعاقة بفيكتوريا، بما فيهم الأشخاص المشاركين في الخطة، سيستمرون في تلقي الخدمات من النظام الرئيسي؛ ولذلك، نحن بحاجة إلى مواصلة العمل على إمكانية الوصول إلى الخدمات الرئيسية وقابليتها للاستخدام.

وسوف يساعدنا هذا على تحسين النتائج بالنسبة لذوي الإعاقة في مجالات مثل الصحة والتعليم والعمالة والإسكان.

وسوف نحتاج أيضاً ضمان وجود تنسيق فعال بين الخدمات الرئيسية والخطة.

أمور هامة يجب معرفتها

- تستثمر حكومة ولاية فيكتوريا 2.5 بليون دولار سنوياً في "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة" لتدعم مواطني فيكتوريا من ذوي الإعاقة، وأسرهم، ومقدمي الخدمات لهم وموظفيها، وتوفير شبكة أمان للإعاقة لجميع مواطني ولاية فيكتوريا.
- إن "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة" هي برنامج سيوفر طريقة جديدة لتقديم الخدمات والدعم للأشخاص الذين يعانون من إعاقات دائمة وشديدة في أستراليا.
- الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يشاركون في "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة" يمكنهم اختيار أنواع الدعم والخدمات التي تلبي احتياجاتهم الفردية، بدلاً من الاضطرار للالتزام بنظام واحد يُطبق على الجميع.
- سيتم طرح "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة" تدريجياً في ولاية فيكتوريا على مدى فترة ثلاثة أعوام ابتداءً من يوليو/ تموز 2016.
- الخطة متاحة لمواطني ولاية فيكتوريا الذين لديهم إعاقة أو حالة دائمة، و:
 - لديهم إقامة أسترالية
 - تحت سن 65 عاماً
 - يحتاجون دعماً من شخص أو معدات للقيام بأنشطة حياتهم اليومية.
- زر موقع "خطة الولاية للإعاقة" لمعرفة المزيد:
www.vic.gov.au/ndis

الأسئلة:

- في رأيك، ما هي أهم الطرق التي يمكن بها للحكومة مساعدة مواطني ولاية فيكتوريا على الاستفادة القصوى من "ال خطة الوطنية لتأمين الإعاقة"؟
- في رأيك، ما هي أهم الطرق التي يمكن بها لقطاعات الأعمال التجارية والمجتمع مساعدة مواطني ولاية فيكتوريا على الاستفادة القصوى من "الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة"؟

دفع النتائج

...لأن جميعنا لنا دور علينا القيام به
من أجل تحقيق نتائج أفضل



"إن حق الحكم لهو امتياز، ويجب ألا يؤخذ
كأمر مسلّم به. ويجب على الحكومات أن
تكون نزيهة وشفافة."

تقرير "تحقيق الإدماج الاجتماعي"



"بسبب عدم وجود معايير قياسية، فلا
يمكن مساءلة أي شخص على فشله في
الوصول إليها."

تقرير "تحقيق الإدماج الاجتماعي"



"إن التغيرات السريعة في التقنيات التي
تمكنها الإنترنت، تستطيع أن ترفع من
قدرات ذوي الإعاقة."

تقرير "تحقيق الإدماج الاجتماعي"



أكثر من

80%

من الأستراليين يستخدمون الإنترنت.¹⁵

دفع النتائج

الأسئلة:

- ما الذي يمكن للحكومة القيام به لدفع المساءلة بالنسبة للنتائج؟
- ما هي الطريقة المثلى لقياس الحكومة لتأثير الخطة؟
- كيف يجب لذوي الإعاقة المشاركة في العملية؟

إن ولاية فيكتوريا تريد رؤية نتائج أفضل بالنسبة لذوي الإعاقة.

وإن كنا، كولاية، جادين في معالجة الإقصاء الذي يشعر به الكثيرون من مواطني فيكتوريا ذوي الإعاقة، فإن الحكومة عندئذ تحتاج أن تقود المسيرة. ونحن لدينا بالفعل خطط عمل موضوعة لخدمة الإعاقة على مستوى الأجهزة الحكومية ومعظم المجالس المحلية.

وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فنحن بحاجة للعمل بشكل أفضل لضم جهودنا وتوحيدها على جميع المستويات.

نحن أيضاً بحاجة إلى تتبع تقدمنا.

نحن بحاجة أن نكون أكثر انفتاحاً وشفافية فيما يتعلق بالاجراءات التي يجري اتخاذها.

نحن بحاجة إلى العمل في شراكة مع قطاع الأعمال التجارية والمجتمعات لدفع المسيرة.

وأيضاً، نحتاج أن نقيس نتائج تلك الاجراءات.

وتشمل بعض الأفكار حول الأمور الهامة التي يمكن القيام بها على مدى الأعوام الأربعة المقبلة، ما يلي:

- تحسين إدماج التخطيط للإعاقة على مستوى الولاية والحكومة المحلية، بما في ذلك على مستوى كافة الإدارات الحكومية والسلطات القانونية ذات الصلة.
- وضع إطار للنتائج مع تدابير وأهداف واضحة لتفعيل مساءلة القطاع العام بشكل أكبر.
- تعزيز وسائل الإعلام الاجتماعية والمنصات الشبكية الإلكترونية بهدف الانخراط مع الناس وتحديد القضايا والحواجز النظامية.
- تعزيز الشفافية من خلال التقارير العامة.

الاستنتاج

يجري حالياً وضع خطة ولاية فيكتوريا للإعاقة 2017-2020، وسيتم تنفيذها خلال فترة من التغيير الكبير في منظر الإعاقة في ولاية فيكتوريا. وستحتاج الخطة والجراءات المتصلة بها إلى التكيف والتغيير مع تغير شكل البيئة كنتيجة للخطة. وستكون الخطة هي برنامج عملنا من أجل الإصلاحات التي نحتاج أن نقوم بها لتحقيق أقصى الفوائد من الخطة. وتحدد ورقة المناقشة هذه بعضاً من أفكار حكومة ولاية فيكتوريا، ولكننا نريد أن نسمع من مواطني فيكتوريا من جميع الخلفيات. نريد معرفة أفكاركم ورؤاكم بالنسبة للمستقبل. وسيتم إطلاق خطة الولاية للإعاقة في ديسمبر/كانون الأول 2017، وسيتم تفعيلها ابتداءً من يناير/كانون الثاني 2017. جميع الإسهامات سوف تساعدنا على صياغة الخطة في شكلها النهائي. كلما زادت مشاركة المجتمع، كلما كانت النتيجة أفضل لجميع مواطني فيكتوريا.

للحصول على المزيد:

www.statedisabilityplan.vic.gov.au